حالة القطر المالية

منذ ثلاث سنوات ابتدأ الضيق المالي في بلادين مختلفتين كل الاختلاف وهما الديار المصرية والولايات المتحدة الاميركية واستحكمت حلقاتهُ فيها رويداً رويداً وقام المتفائلون باخبر يقولون ان ثروة القطر المصري مضمونة ثابتة فيزول الضيق حالاً ولكن مضت ثلاث سنوات واحوالنا المالية على ما كانت عليهِ ان لم تكن قد زادت ضيقاً . اما الولايات المتحدة الاميركية فقد انفرجت ازمتها سريعاً وهي الآن ترفل في حلل الرخاء والرفاهة . ولذلك سببان كبيران الاول ان الولايات المتحدة غنية جدًّا بخيراتها الطبيعية بالنسبة الى عدد سكانها ولعلها اغنى البلدان كلها من هذا القبيل . والقطر المصري فقير جدًّا بخيراتهِ الطبيعية بالنسبة الى عدد سكانهِ ولعلهُ افقر بلدان الدنيا من هذا القبيل . وقد قيدنا الغنى والفقر بالنسبة الى عدد السكان لاننا اذا اخرجنا هذا القيد فالقطر المصري من اغنى البلدان ان لم يكن اغناها كلها لان ريع الفدان الواحد من اطيانهِ الزراعية يزيد على ريع الفدان في كل بلاد أخرى ولكن اطيانهُ قليلة تتقاء عدد سكانها فانها ستة ملايين فدان وعدد سكانهِ اثنا عشر مليوناً من النفوس فيخص الواحد منهم نصف فدان لاغير فاذا فرضنا ان متوسط ريع الفدان ثمانية جنيهات في السنة فمتوسط ما يصيب النفس من الزراعة اربعة جنيهات لا غير وليس في البلاد مورد طبيعي آخر أي ليس فيها مناجم ولا غابات ولا مصايد يعتدُّ بها

اما الولايات المتحدة فمساحة اطيانها المزروعة نحو ٥٠٠ مليون فدان يبلغ ريعها السنوي ١٢٥٠ مليون جنيه فمتوسط ريع الفدان الواحد ٣٥٠ غرشاً فقط اي اقل من نصف ريع الفدان في القطر المصري ولكن عدد سكان الولايات المتحدة الآن اقل من تسعين مليون نفس فيصيب الواحد منهم من الاطيان المزروعة خمسة افدنة ونصف فدان اي ما ريعهُ في السنة ١٧٥٠ غرشاً . وزد على ذلك انهم يستخرجون في السنة من المعادن والفحم الحجري ما ثمنهُ ٣٣٠ مليون جنيه ويقطعون من غاباتهم من الاخشاب ما ثمنهُ ١٥٠ مليون جنيه ومن مقالعهم من الحجارة والرخام ونحوهِ ما ثمنهُ ٣٠ مليون جنيه ويستخرجون من القوة المائية ما ثمنهُ ٢٠٠ مليون جنيه وجملة دخلهم السنوي من الزراعة والمعادن والمصايد والغابات نحو ٢٥٠٠ مليون جنيه فيصيب النفس الواحد منهم نحو ٢٨ جنيهاً في السنة ولا يصيب النفس في القطر المصري من هذه الموارد سوى اربعة جنيهات كما تقدم . فايراد كل نفس في الولايات المتحدة الاميركية

من الزراعة ونحوها سبعة اضعاف ايراد النفس في القطر المصري . وهذا هو السبب الاول لانفراج الازمة الاميركية حالاً وعدم انفراج الازمة المصرية حتى الآن

والسبب الثاني ان اصحاب الاموال في الولايات المتحدة الاميركية واصحاب الاطيان واصحاب المعامل واصحاب المناجم وبعبارة اخرى ارباب التجارة وارباب الزراعة وارباب الصناعة كلهم من اهل البلاد ومصلحتهم واحدة مشتركة وهم يعلمون ذلك ولا يستطيعون الا الجري بموجبهِ فاذا خرجت الاموال من يد واحد الى يد آخر بقيت في البلاد فلا تنقص الثروة العمومية . واما في القطر المصري فالامر على خلاف ذلك لانهُ مديون للاجانب بمئة وخمسين مليوناً من الجنيهات وفائدة هذا الدين لا تقل عن ستة ملايين من الجنيهات تخرج من القطر كل سنة ولا تعود اليهِ ثروتهُ تستنزف رويداً رويداً

ان اوسع ما كُتب في ثروة القطر المصري كتاب للدكتور الفرد عيد موضوعهُ « الثروة العقارية في القطر المصري وديونهُ المعقودة على رهن عقاري » وكان القصد منهُ اقناع الماليين الاوربيين ان اطيان القطر المصري تحتمل ان يزاد دينها كثيراً بدليل ما جاء في مقدمة الطبعة الثانية منهُ التي طبعت في اوائل العام الماضي وهو انهُ « لما نشر في اوائل سنة ١٩٠٧ باللغة الفرنسوية تناولتهُ ايدي اصحاب الاموال في اوربا للوقوف على الحركة الاقتصادية في القطر المصري والاسترشاد بهِ لاستثمار اموالهم فيهِ واعتمد عليهِ غير واحد من مديري المحالّ المالية في البلاد الاجنبية لوضع اساسات المشروعات المالية التي يقصدون القيام بها في هذه البلاد »

وقد بيَّن الدكتور عيد فيهِ ان الديون المعقودة على رهن عقاري بلغت حينما كتب ٣٩ مليوناً من الجنيهات والديون المعقودة على الاملاك المبنية بلغت سنة ١٩٠٦ نحو ثلاثة ملايين جنيه ونظن انهُ اذا بحث عن ديون اهالي القطر المصري كلها الآن التي هم مدينون بها للاجانب سواء كانت على رهن عقاري او على رهن غير عقاري او على غير رهن وجد انها لا تقل عن ستين مليوناً من الجنيهات ويجب أن يضاف اليها دين الحكومة المصرية البالغ نحو تسعين مليوناً من الجنيهات لان هذا الدين واقع على القطر المصري حتماً واطيان القطر المصري تسدد فوائدهُ من غير ريب ولا ندري كيف اغفلهُ من كتابهِ . ولا يخفى انهُ ليس في القطر المصري مورد للكسب يعتدُّ بهِ غير الزراعة فكأن اطيان القطر المصري مديونةٌ بمئة وخمسين مليوناً من الجنيهات

وقد قدَّر الدكتور عيد قيمة اطيان القطر المصري بنحو ٣٦٠ مليوناً من الجنيهات فاذا

جريا على تقديرهم وحسبنا ان الديون العقارية هي ٣٩ مليونا فقط كما قدّرها واضفنا اليها دين الحكومة وهو ٩٠ مليونا يبلغ دين الاطيان وحدها ١٢٩ مليونا من الجنيهات اي نحو ثلاثة وثلاثين في المئة من ثمن الاطيان ويجب ان يضاف الى دين مصر او دين اطيانها الويركو الذي تؤدّيه مصر الى الدولة العثمانية فانها تأخذهُ من ريع الاطيان كأنهُ دين ثابت عليها ولا يقل رأس ماله عن ١٥ مليونا من الجنيهات وهذا يزيد الدين على الاطيان اكثر من اربعة في المئة من ثمنها فاطيان القطر المصري مديونة باكثر من ٣٧ في المئة من ثمنها على اقل تقدير والحقيقة انها مديونة باكثر من ذلك لان ثمنها هبط اكثر من عشرة في المئة منذ سنتين الى الآن والدين زاد اكثر من عشرة في المئة فلا يقل الدين الآن عن ٤٥ في المئة من ثمن الاطيان

ولو كان هذا الدين لسكان القطر المصري لهان الامر لانهُ لو كانت الحال كذلك لكان معناها ان اهالي القطر قسمان قسم مزارع وهو يتملك نصف الاطيان وقسم مالي وهو يتملك النصف الآخر لان لهُ ثمن هذا النصف فيشارك المزارع في الربح ولا ضرر من ذلك لان ارباب الاموال من البلاد ينفقون دخلهم في البلاد ولكن الحال ليست كذلك في القطر المصري بل ارباب الاموال من سكان اوربا واميركا تنضطر ان ترسل اليهم كل سنة سنة ملايين من الجنيهات ربا اموالهم فوق ويركو الدولة العلية

وقد قابل الدكتور عيد بين ديون الاطيان المصرية وديون الاطيان في الممالك الاوربية والاميركية فقال « ان نسبة الدين الى الثروة العقارية في فرنسا ١٠ في المئة وفي النمسا ٣٧ في المئة وفي المانيا ٣٠ في المئة وفي روسيا ٤٠ في المئة وفي انكلترا ٥٠ في المئة وفي اسبانيا ٦ في المئة وفي رومانيا ٢٢ في المئة وفي نروج ٢٧ في المئة وفي الدنمرك ٥٠ في المئة وفي الولايات المتحدة الاميركية ١٧ في المئة » . وبعض هذه التقديرات غير معقول كقولهِ ان ديون الاطيان في انكلترا تبلغ ٥٠ في المئة من ثمنها ولكن اذا فرضنا انها كلها صحيحة فالديون لاهالي البلاد انفسهم فلا يخرج بسببها غرش واحد من البلاد وليس كذلك الديون العقارية في القطر المصري كما تقدّم

هذه خلاصة حالة القطر المصري المالية ومفادها انهُ فقير جدًّا اذا قوبل بالولايات المتحدة او بغيرها من البلدان الاوربية لسببين كبيرين الاول قلة خيراتهِ الطبيعية في جنب عدد سكانهِ والثاني كونهُ مديونًا لاوربا بما يساوي ٤٥ في المئة من ثمن اطيانهِ . فلو كانت مساحة اطيانهِ عشرين مليون فدان بدل ستة ملايين فدان ولو كانت الديون التي عليهِ هي لاهلهِ لا لغيرهم لكان من اغنى البلدان اما والحالة هذه فانكار فقره مكابرة في الواقع او خطأ

فاحش ولا تدري كيف يقال انهُ يحتمل ديناً اكثر مما طلبهِ . ثم لو استدين شيء من المال لاصلاح الاراضي البور التي لا ريع لها واصلحت بهِ حتى صارت ذات ريع يفوق ربا ما انفق عليها كثيراً لكان هذا الدين جائزاً ولو كان من الخارج لانهُ يساعد على استثمار الارض وكذلك لو استدان من يملك مئة فدان مالاً من جارهِ يساوي نصف ثمن اطيانهِ وانفقهُ في شؤونهِ لجاز ايضاً لانهُ بمثابة من يبيع نصف اطيانهِ لجارهِ ولكن استدانة الاموال من الخارج لغير تثميرها في اعمال يزيد بها ريع البلاد خطأ فاحش ومدعاة للخراب

ورب قائل يقول سلَّمنا ان هذه هي حالة البلاد المالية فهل من سبيل لاصلاحها فنجيب ان اصلاحها من اصعب الامور حسب الظاهر فاذا زدت زمام الاطيان لم تجد لها عمالاً والشكوى الآن من قلة « الانفار » اكثر من الشكوى من قلة الاطيان . نعم قد يكون عدد الانفار كثيراً وزائداً عن الحاجة في بعض المراكز او في بعض المديريات كما في المنوفية ولكنهُ في الغالب اقل مما يلزم في أكثر المراكز او في اكثر المديريات . وقلما يرضى الفلاحون بالانتقال من الاماكن التي هم مزدحمون فيها الى غيرها . ولكن اذا امعن المرء نظرهُ في سبب الحاجة الى العمال وجد ان السبب الاكبر لذلك هو ان اعمال الزراعة كلها تعمل باليد او بآلات بسيطة ولا يعتمد على الآلات التي تغني عن كثير من العمال فاذا كان المحراث البخاري يحرث في النهار مقدار ما يحرثهُ عشرون زوجاً من المواشي فالرجل الذي يديرهُ يقوم مقام عشرين فلاحاً واربعة كلافين . واذا كانت آلة الحصاد تحصد ما يحصدهُ عشرون رجلاً وآلة الدرس تدرس ما يدرسهُ عشرون رجلاً فالرجال الذين يكفون الآن لخمسة ملايين فدان وهم لا يستعملون الاَّ ما لديهم من الادوات البسيطة يصيرون يكفون لثلثة ملايين فدان اذا استعملوا الآلات البخارية . واذا فرضنا ان نصف الاعمال لا يتم الاَّ باليد كعزق القطن وجمعهِ بقي المجال واسعاً جدًّا للآلات . ولا نبالغ اذا قلنا ان العدد الموجود الآن من الفلاحين يكفي لعشرين مليون فدان بل لاكثر من ذلك اذا اعتمد على الآلات البخارية كما يعتمد عليها اهالي الولايات المتحدة[1] . وعشرون مليون الفدان غير موجودة في القطر المصري وحدهُ ولكنها موجودة فيهِ وفي بلاد السودان فاذا زرعت كل الاطيان التي يمكن زرعها في القطر المصري وبلغت ثمانية ملايين فدان وزرع فوقها اثنا عشر مليون فدان في السودان بلغ ريع الزراعة ثلاثة

(١) عدد المشتغلين بالزراعة في الولايات المتحدة الاميركية عشرة ملايين نفس فمتوسط ما يزرعهُ النفس خمسون فداناً . وعدد المشتغلين بالزراعة في القطر المصري مليونان وثلث فمتوسط ما يزرعهُ النفس فدانان ونصف اي جزء من عشرين مما يزرعهُ الواحد في اميركا

اضعاف ما هو الآن فنصير في حالة صالحة ولو بقينا دون افقر الممالك الاوربية ولكن قلما يحتمل ان يصلح ٤٠ مليون فدان من الاراضي الزراعية في مصر والسودان حتى تستوفي ريها وصرفها في اقل من عشرين سنة وسكان القطر المصري يصيرون في هذه المدة نحو خمسة عشر مليون نفس فلا يتسع المجال لهم كثيراً

ولكن ريع الزراعة لا يزيد بزيادة الاطيان فقط بل يزيد ايضاً بزيادة التدبير الزراعي فان اطيان القطر متشابهة في كونها كلها مكونة من طمي النيل ومع ذلك تجد ان ريع الفدان في بعضها يبلغ عشرين جنيهاً او اكثر في السنة وفي البعض الآخر لا يبلغ خمسة جنيهات بل ان الفدان الواحد يبلغ ريعهُ في بعض السنين مضاعف ريعهِ في غيرها فالمجال اذاً واسع جداً لزيادة الريع بزيادة التدبير الزراعي من ري وصرف وتسميد وخدمة واعتناء في الحرث وانتقاء التقاوي ومقاومة الآفات الطبيعية واختيار المزروعات الغالية الثمن الرائجة السوق وما اشبه . ويظهر لنا ان هذا الباب اوسع من الباب الاول لزيادة ريع الزراعة واذا اعتمد القطر على الاثنين معاً اي وسَّع نطاق الاراضي الزراعية واستخدم الآلات الزراعية الحديثة والفن الزراعة فلا يتعذَّر جعل الريع ضعفي ما هو الآن او ثلاثة اضعافهِ في سنين قليلة

والظواهر تدلُّ على ان مصارف القطر المصري لم تعد كافية لخصبهِ ولاسيما بعد ان كثرت مياه الري وشاع الري الصيفي فلا بدَّ لاصلاح الزراعة وزيادة الريع من انفاق مبالغ طائلة على تعميق المصارف وتكثيرها كما لا بدَّ من انفاق مبالغ اخرى على اصلاح الاراضي البور وجلب مياه الري اليها وهذه الاموال غير ميسورة او غير كافية . وقد عُرض على الحكومة مال لتقاضاهُ و يستقطع مما يربحهُ ابناء القطر بعد سنين سنة فأكثر مما يتناولونهُ من قناة السويس بعد انتهاء امتيازهِ الحالي وصرَّح ناظر الاشغال العمومية ان هذا المال ينفق في الشؤون الزراعية فامتنعت الجمعية العمومية عن قبولهِ بحجة ان مقدارهُ اقل كثيراً مما يطلب من القطر التنازل عنهُ لشركة القنال بعد انتهاء الامتياز الحالي . انما اخذ المال الآن وانفاقهُ في السبل التي تزيد بها ثروة القطر فلا يقدر احد اذا منع بلادهُ منهُ لانها في اشد الحاجة الى المال والى انفاقهِ في ما يزيد الثروة العمومية واما كون هذا المال اقل مما يُطلب من الحكومة ان تتنازل عنهُ من دخل القنال فمسألة اخرى لا نتعرَّض لها الآن ولكننا لا نظن انهُ كان يتعذَّر الوصول الى حلها لان المعاملات المالية الحسابية ليست مما يتعذَّر الاتفاق عليهِ

واي عاقل يقبل ان يبقي مثقلاً بالدين مستعبداً لمُدينهِ لكي يوفر لابناء ابنائهِ ما يريحهم او يزيدهم اسرافاً واتَّ لعجب ممن ينادي نهاراً وليلاً طالباً الحرية السياسية وهو مثقَّل بقيود

الرق المالي الذي هو السبب الاكبر في التنبيد السياسي كما سيجيء ولا يرضى بما يساعده على المنق من ذلك الرق

والزراعة المورد الوحيد الآن للدخل ولكن يجب ان لا تكون الحال كذلك بل ان يهتم جانب كبير من سكان القطر بالصناعة والتجارة فان فعلوا زاد الدخل كثيراً لان القطر يستغني بعملهم عن كثير من المصنوعات التي تجلب من الخارج ان لم يستطع ان يصدر جانباً كبيراً من مصنوعاته

هذا والنجاة من العسر الحالي واسطة ثانية غير زيادة الدخل وهي تقليل النفقات وقد عقدنا لها فصلاً خاصاً في الجزء الثالث موضوعه حزب الاقتصاد كان له وقع حسن لدى قرائه . وعسى ان يكثر الحاثون على توسيع موارد الكسب وتضييق اسباب الانفاق لتخرج البلاد من هذا العسر ومغبّاته

كيف تنال الحكومة النيابية

نشرنا منذ شهر من الزمان مقالة في المقطم وقعت وقعاً حسناً عند جمهور القراء لما تضمنته من الحقائق في هذا الموضوع ورغب الينا بعضهم ان نعيد نشرها في المقتطف . وها هي بحصرف قليل بعد حذف مقدمتها

ان مطالب الحزب الوطني المتعلقة بالدستور من اشرف المطالب واجلها فان الحكومة النيابية الدستورية غاية ما تتمناه لهذا القطر ولكل الاقطار الشرقية ونعدّ انفسنا مقصرين تمام التقصير اذا لم نشارك كل الوطنيين في السعي لهذه الغاية . ونعدّ اعمالنا كلها ثانوية في جنب هذا العمل الرئيسي اي السعي في نيل الدستور . ولقد سعينا الى هذا الغرض منذ نحو اربعين سنة الى الآن بتنطقنا اولاً ثم بهِ وبالقطم ولاجله احتملنا فراق الاهل والاخلان وكنا عرضة لخسارة كل عزيز

فنحن لا نذم غاية الحزب الوطني بل نمدحها ظاهراً وباطناً ولم نخالف ذلك في سطر كتبناه او كلمة قلناها

الى هنا نحن متفقون مع كل من ينتسب الى الحزب الوطني او غيره من الاحزاب المصرية التي تطلب الدستور او الحكم النيابي للبلاد ومن هنا يبتدئ الاختلاف الجوهري بيننا